



المهمشون..
وصفة النجاح
للسينما المصرية عالميا

16ص



هل تنحاز لندن
إلى الشعب التونسي وتتخلى
عن دعم الإسلام السياسي

13ص



السعوديون يريدون
تويتر مؤيدا لهم
دائما

19ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الجمعة 2021/07/30

20 ذو الحجة 1442

السنة 44 العدد 12133

Friday 30/07/2021

44th Year, Issue 12133

العراب

بري يوافق على رفع الحصانة: محاولة لامتنصاص غضب اللبنانيين

● بيروت - وافق رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري على اقتراح قدمه رئيس الوزراء السابق سعد الحريري يقضي برفع الحصانة عن جميع المسؤولين في لبنان، بمن في ذلك رئيس الجمهورية ميشال عون وجميع أعضاء مجلس النواب، في خطوة يرى مراقبون أنها تستهدف امتصاص النكسة الشعبية قبل أيام من الذكرى السنوية الأولى لتفجير مرفأ بيروت. ومن المتوقع أن تنير موافقة بري على اقتراح الحريري الذي قدمه له وفد من كتلة نواب المستقبل حفيظة رئيس الجمهورية الذي يعتبر أن لديه حصانة تمنع أي ملاحقة قضائية له. وعلف بري موافقته على اقتراح الحريري بعبارة غامضة أشار فيها إلى أن "أولوية المجلس النيابي كانت وستبقى التعاون مع القضاء". واعتبرت مصادر سياسية لبنانية أن اقتراح الحريري يستهدف إخراج رئيس الجمهورية الذي اعترف، بالصوت والصورة، قبل ثلاثة أسابيع من التفجير الذي وقع في مرفأ بيروت بأنه كان على علم بوجود مادة نترات الأمونيوم في عنابر المرفأ، لكنه لم يقدم على أي خطوة لإخراجها نظرا إلى أنه "لا يمتلك الصلاحيات" التي تسمح له بذلك.



نبيه بري

أولوية المجلس
النيابي كانت وستبقى
التعاون مع القضاء

وتعثر تحقيق في انفجار المرفأ برأسه القاضي طارق بيطار بسبب الرفض أو المماطلة في الاستجابة لطلبات أرسلت إلى البرلمان والحكومة لرفع الحصانة والسماح باستجواب عدد من كبار المسؤولين من بينهم رئيس حكومة تصريف الأعمال وزير المال السابق علي حسن خليل، ووزير الأشغال السابق غازي زعبي ووزير الداخلية السابق نهاد المشنوق بالإضافة إلى قائد الجيش السابق عماد قهوجي وعدد من القيادات الأمنية والعسكرية. وقبل نحو أسبوعين اعتذر سعد الحريري عن تشكيل حكومة جديدة بعد 9 أشهر من تكليفه، جراء عدم توافقه مع رئيس البلاد ميشال عون حول التشكيلية الوزارية.

وزيد التأخر في تشكيل الحكومة الوضع سوءا في بلد يعاني منذ أواخر 2019 من أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخه الحديث، ما أدى إلى انهيار مالي ومعيشي وارتفاع معدلات الفقر والجرائم، ونسج في الوفود والأدوية وسلع أساسية أخرى. وتسود الشوارع اللبناني حالة من الغضب بسبب ما يعتبره اللبنانيون تراخيا في محاسبة المسؤولين عن الانفجار وعن تردي أوضاعهم المعيشية.

وأودى الانفجار الهائل الذي وقع في أغسطس 2020 بحياة أكثر من 200 شخص وأصاب الآلاف ودمر قطاعات كبيرة من المدينة. لكن رغم مرور عام تقريبا لم يُستجوب أي مسؤول كبير في

واشنطن ترسل أقوى إشارة دعم لتونس: معكم في مفاوضات صندوق النقد

موقف يبذل رهان النهضة على معارضة أميركية تقوض إجراءات قيس سعيد



على موعد مع تونس ابن خلدون

شعارات المظلومية التي كان يمكن أن تستخدمها لو اتخذ الرئيس والجيش إجراءات تتسم بالعنف كما حصل في مصر عام 2013. ولم تعثر أغلب الدول عن دعمها المباشر لإجراءات الرئيس سعيد، لكنها لم ترفضها أيضا، في حين استمرت بعض الدول في إرسال المساعدات الطبية لمواجهة جائحة كورونا إذ أرسلت إيطاليا الثلاثاء دفعة من المستلزمات الطبية.

واختار قيس سعيد اللجوء إلى القضاء حيث تم فتح عدد من الملفات، ومن بين ذلك قضية التحقيق في تلقي أحزاب من بينها حركة النهضة - تمويلا أجنبيا خلال حملة الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأخيرة التي جرت في 2019. ويقول مراقبون إن الهدف من فتح تلك الملفات سحب الشرعية الانتخابية عن الأحزاب المتورطة التي من بينها أيضا حزب قلب تونس الذي احتل المرتبة الثانية في الانتخابات بعد حركة النهضة وشكل معها تحالفا غير معلن.

سكنون لها عواقب وخيمة على الاقتصاد وثقة المانحين الدوليين. وتلقت تلك الصفحات بيانًا لوكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني صدر عقب يوم من إعلان الرئيس سعيد إجراءاته وأقر بإمكانية أن يقلل هذا القرار من استعداد الشركاء الغربيين لدعم تونس. وأضافت أن "هذا القرار قد يضيف المزيد من التأخير في برنامج صندوق النقد الدولي، الذي من شأنه أن يخفف من ضغوط التمويل الكبيرة في البلاد".

وحاول الإسلاميون ووسائل الإعلام التابعة لهم استثمار تصريحات صادرة عن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، دعا خلالها قيس سعيد إلى الالتزام بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، للإيهام بوجود موقف أميركي معارض لما يجري في البلاد. وقال مراقبون إن هذه التصريحات تقطع مع كل التاويلات التي حاولت

● تونس - أرسلت الولايات المتحدة الخميس أقوى رسالة دعم لتونس منذ إعلان الرئيس قيس سعيد تجديد عمل البرلمان وإقالة الحكومة؛ وذلك من خلال إعلانها دعم البلاد التي تواجه أزمة اقتصادية حادة في مفاوضاتها مع المؤسسات المالية العالمية والجهات الدولية المانحة.

ويبدد الدعم الأميركي رهان حركة النهضة على موقف أميركي يعارض ما يجري ويقوض الإجراءات التي أعلن عنها الرئيس سعيد الأحد.

جاء ذلك على لسان نائب مساعد وزير الخزانة الأميركي المكلف بأفريقيا والشرق الأوسط إيريك ماير خلال لقائه الأربعاء مع مروان العباسي محافظ البنك المركزي التونسي في العاصمة التونسية.

وبحسب بيان للمركز التونسي تطرق اللقاء إلى "مسار الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تعزز السلطات التونسية وضعتها والإطلاق في تنفيذها خلال الأشهر المقبلة وأهم مستجدات المشاورات مع صندوق النقد الدولي". وتجري تونس منذ مايو الماضي مفاوضات مع صندوق النقد الدولي لاقتراض أربعة مليارات دولار، لكن الصندوق اشترط توفر مناخ من الاستقرار السياسي.

وشهدت البلاد قبل إعلان الرئيس سعيد تجديد عمل البرلمان ورفع الحصانة عن النواب وإقالة الحكومة انسدادا سياسيا استمر أشهرًا، ففي حين يشترط قيس سعيد استقالة هشام المشيشي تصر حركة النهضة على بقاءه. وأكد ماير استعداد بلاده لدعم المساعي التونسية لاسيما لدى المؤسسات الدولية المالية. وفي المقابل دعا المسؤول الأميركي إلى "ضرورة التعجيل باستكمال المفاوضات مع صندوق النقد الدولي لتفادي تفاقم الأزمة الاقتصادية في تونس والتي زادت انعكاسات الجائحة الصحية حدة وتعقيدًا".

وكانت صفحات داعمه لحركة النهضة ووسائل إعلام قد روجت أن إجراءات قيس سعيد



إيريك ماير

مستعدون لدعم
المساعي التونسية
لاسيما لدعم تونس

إقالة الشيخ علي الجراح تعيد خلافات الأسرة الحاكمة في الكويت إلى الواجهة

قطلين آخرين داخل الأسرة الحاكمة، بعد تراجع صراع أسرتي الأحمد مع أسرة الفهد بانتصار الطرف الأول. وإقالة الشيخ علي الجراح وسجن الشيخ خالد، وكذلك الشيخ مازن الجراح الوكيل السابق لوزارة الداخلية في قضية أخرى تتعلق بتجارة الإقامات ضمن ما يعرف بفضيحة النائب البغالي، بدأت مصادر كويتية تتحدث عن "تكبة آل الجراح". وجاء التغيير في المنصب الحساس بالديوان الأميري في ظرف كويتي حساس يتميز بمصاعب اقتصادية وأزمة صحية، وأخرى سياسية بسبب وصول التجاذبات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية مرحلة الانسداد الكامل وتعطيل مصالح البلاد.

وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح بالتورط مع آخرين في قضية اختلاس مبالغ كبيرة من صندوق مخصص لمساعدة العسكريين.

حديث في الكويت عن "نكبة آل الجراح" بعد إقالة الشيخ علي الجراح وسجن الشيخ خالد والشيخ مازن الجراح

وترتبت عن تلك "الفضيحة" استقالة حكومة الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح وخضوعه مع وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح للمحاكمة ودخولهما السجن على ذمة القضية.

راعيا للفساد وهو ما يجانب الحقيقة حيث كان والده هو من أحال الشيخ جابر والشيخ خالد إلى محكمة الوزراء.

وأكدت المصادر أن الشيخ حمد طلب من الشيخ الجراح أن يغير صيغة الكتاب لتصبح أن الأمير الراحل ما كان يعلم إلا بجزء من مصير هذه السحوبات فرفض الشيخ الجراح لأن ذلك قد يعرضه إلى السجن بسبب تضارب قول كاتبه الأول. وتابعت المصادر "عندما رأى الشيخ الجراح أنه سيكون في وجه المدفع قدم استقالته فرفض لتتم في ما بعد إقالته". ودار الخلاف بين شخصيات من أسرتي الأحمد وأخرى من الجراح حول قضية فساد كبرى فجرها وزير الدفاع آنذاك الشيخ ناصر الصباح ابن الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد حين اتهم

لديوان الشيخ نواف عندما كان وليا للعهد.

لكن ما فجر الخلاف بحسب ما ذكرته المصادر لـ "العرب" هو محاكمة رئيس الحكومة السابق الشيخ جابر المبارك ووزير الداخلية السابق الشيخ خالد الجراح حيث طلب الديوان الأميري من الشيخ علي الجراح أن يوقع على كتاب رسمي يفيد بأن الشيخ صباح الأحمد كان على علم بسحب المال من صندوق الجيش من قبل الشيخ جابر والشيخ خالد لأغراض سيادية فوقع لكن رئيس المحكمة عندما سألته عن التفاصيل قال إنه طلب منه أن يوقع فوقه على الكتاب. ولفتت المصادر إلى أن ذلك التوقيع تسبب في غضب الشيخ حمد ابن الشيخ صباح الأحمد باعتباره يصور والده

● الكويت - أعاد القرار المفاجئ للأمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح بإقالة وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي الجراح الصباح وتعيين الشيخ مبارك الفيصل بدلا منه تسليط الأضواء على خلاف داخل الأسرة الحاكمة كان قد خرج إلى العلن أواخر سنة 2019 ثم ركن للتفاعل في الخفاء منذ ذلك الحين.

وأرجعت مصادر سياسية مطلعة أسباب الإقالة لوجود "مشكلة معقدة" تتعلق أولا بفريق الأمير الحالي الذي كان حينئذ وليا للعهد وفريق الأمير الراحل صباح الأحمد والأمير الجابر الصباح، بالإضافة إلى وجود خلافات بين الشيخ علي الجراح وبين الشيخ مبارك الفيصل الذي كان مديرا